دور المرأة نحو تطوير البحث العلمي في ضوء تمكنها من تكنولوجيا التعليم

د/ يوسف بن محمد بن إبراهيم الهويش
أستاذ التربية المشارك بجامعة شقراء

تاريخ استلام البحث : ٧ / ١١ / ٢٠١٧م
تاريخ قبول البحث : ٤ / ١٢ / ٢٠١٧م

مقدمة:

إن تطوير البحث العلمي كمنهج أصيل في التنمية الشاملة يستوجب مهاماً كبرى، وأي تقدم في إنجاز أي منها يساهم في الإسراع في تحقيق متطلبات أخرى، ومن هنا تكمن أهمية تمكين المرأة وتحرير طاقاتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل حاسم في تعزيز تقدمها، وكذا تكريس معرفتها اكتساباً وإنتاجاً وتوظيفاً في بناء القدرات البشرية في القرن الحادي والعشرين الأداة الأساسية لتهيئة المجتمع لمواكبة الاتجاه العالمي صوب ما اصطلح على تسميته بمجتمع المعلومات كهدف يستلزم نظرة استشرافية دائمة التجدد للتطورات التكنولوجية على المديين القصير والمتوسط، وقراءة التغيير المستمر في العالم قراءة واعية تستهدف صياغة رؤية لما يتعين القيام به من تنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخدامها.

ولقد برزت أهمية المرأة في مجال البحث العلمي والتنمية المعلوماتية ودورها في اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت تتصدر جدول أعمال القمة العالمية للمعلومات في تونس ٢٠٠٥م أقوى مما كانت عليه في القمة العالمية للمعلومات في جنيف ٢٠٠٣م، والمؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ٢٠٠٦/٣/٢٨م عن التمكين الاقتصادي للمرأة للتقليل من الفقر، ومنتدى المرأة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالقاهرة ٢٠٠٥/١١/٨م لإدماج المرأة العربية في ثورة المعلومات، ومؤتمر اتصالات إفريقيا ٢٠٠٤م الذي مهد لتأسيس وحدة النوع والتحول من المراقبة الحذرة إلى المشاركة النشطة وتقديم وجهة نظر حول أولويات المرأة ووضع " أجندة المعرفة للتنمية"، وغيرها من المؤتمرات الكثيرة التي عقدت خصيصاً من أجل الرفعة بالمستويات العلمية للمرأة وتمكينها في مجال العلوم التكنولوجية من أجل الإسهام في تطوير البحث العلمي والنهوض بمستوى المجتمع نحو ثورة المعلومات المتجددة باستمرار.

مشكلة الدراسة:

رغم كل الجهود المبذولة لتفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية والبحث العلمي، فقد أشار (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤م، ٣١٩) إلى أن " قضايا المرأة العربية لم تحظ بعد باكتساب الرأي العام، فلا تزال العديد من القضايا محل جدل وعدم اتفاق عام".

وانطلاقا من تقرير (التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢،م ٢٤-٢٥) بأن التنمية الإنسانية في المجتمع العربي تعانى من نواقص ثلاث، هي: نقص الحرية، نقص تمكين المرأة، نقص المعرفة. وأن المجتمع العربي يعانى من نقص لافت لتمكين المرأة، ومن هنا تنطلق أهمية التنمية لدول العالم الثالث ولاسيما فيما يتعلق بالتركيز على النساء المهمشات، والوعي الوطني بأهمية قضايا المرأة، وضرورة

مشاركتها في مجالات الحياة كافة ومجال البحث العلمي خاصة لتحقيق التنمية، وتحريرها من الحرمان بجميع أشكاله وتوسيع الخيارات أمامها، والتغلب على ظاهرة التمييز ضدها.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة فيما يلي:

١- إنماء الوعي بضرورة تنظيم جهود المرأة ، وتفعيل مشاركتها التنموية في مجال البحث العلمي وتكنولوجيا التعليم.

٢- مساعدة صانعي القرار- الخاص بالمرأة- على صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تأخذ في الاعتبار تحسين أوضاع المرأة وتفعيل مشاركتها في عملية التنمية التكنولوجية، والتغلب على المعوقات التي تحد من تمكينها.

٣- حفز الباحثين والباحثات لتغطية الجوانب المختلفة المتعلقة بواقع البحث والإنتاج من أجل القيام بالوظائف المرجوة والمنتظرة في هذا المجال .

مصطلحات الدراسة:

البحث العلمي: هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض جمع معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي، واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات، والمعلومات الواردة في العرض بحجج وأدلة وبراهين ومصادر كافية". (المقبول، ٢٠٠٣)

تمكين المرأة: عملية بناء قدرات المرأة وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها العلمية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.....وغيرها، وزيادة وعيها بحقوقها وقدراتها على إدارة شئون حياتها العامة والخاصة بعيدا عن القهر والتهميش.

تكنولوجيا التعليم: كلمة التكنولوجيا تعرف بأنها طريقة نظامية تسير وفق المعارف المنظمة، وتستخدم جميع الإمكانات المتاحة مادية كانت أم غير مادية، بأسلوب فعال لإنجاز العمل المرغوب فيه، إلى درجة عالية من الإتقان أو الكفاية؛ ولاستخدام هذه الطريقة في التربية والتعليم وما يساعدها من وسائل تكنولوجية في المدارس؛ عبر عنها بتكنولوجيا التعليم.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي لملاءمته لهذا النوع من الدراسات الذي يهتم بدراسة الظاهرة ووصفها كما في الواقع.

إجراءات الدراسة:

تسير الدراسة للإجابة عن سؤالي البحث وفق ترتيبهما على النحو التالي: وذلك بعد الرجوع إلى الدراسات السابقة والأدبيات ذات العلاقة لاستخلاص النتائج.

أولاً: البحث العلمي وأهمية تطوره والمعوقات التي تواجه المرأة نحو المشاركة في تطوره.

يُعد البحث العلمي أساس النهضة والتطور والوسيلة التي تمكن المجتمع من بناء ذاته بعطاءاته وإبداعاته ، فلا يمكن الغوص في أعماق المعرفة وأسرارها إلا عن طريق البحث العلمي فقد أصبح العلم وتطبيقاته في شتى الميادين هو العنصر الفاصل بين التقدم والتخلف ، والبحث العلمي عنصر أساسي في جميع المؤسسات الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها، حيث أن مجرد تخريج حاملي الشهادات الجامعية العليا لا يحقق التقدم المنشود الذي يحتاج إلى تخريج كوادر مؤهلة ومثقفة في مجالات متعددة . لذلك لا بد من إعادة النظر في أولويات وأهداف التعليم مع الاهتمام بسياسة القبول في الكليات والتخصصات المختلفة لكي تلبي الحاجة الفعلية للمجتمع والتوسعات المستقبلية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

إن مسؤولية النهوض بالبحث العلمي تقع على الجامعات وعمادات البحث العلمي وجميع القائمين على شؤون التعليم العالي ومراكز البحوث والمكتبات والمخططين لمرافق المعلومات وغيرها.

وأوضح كلا من (سهير محمد، وسمير عبد الحميد، ٢٠٠٧م) أنه رغم استمرار التقدم التكنولوجي ورغم مشاركة المرأة في عملية التأسيس للتكنولوجيا، إلا أن دورها ظل هامشيا حتى أصبحت لا تعد سوى مستخدمة لها بوجه خاص، ولم يعد لها دور في تصميم وتطوير التكنولوجيا. لذا على المرأة أن تقيم وضعها ودورها في التكنولوجيا والبحث العلمي.

مفهوم البحث العلمي:

هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض جمع معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي، واختيار الطريقة والأدوات الأزمة للبحث وجمع البيانات، والمعلومات الواردة في العرض بحجج وأدلة وبراهين ومصادر كافية". (المقبول، ٢٠٠٣م).

أنواع البحث العلمي :

للبحوث العلمية أنواع تأتي على النحو التالي :

أولاً: بحوث أساسية وأكاديمية: تهدف هذه البحوث إلى زيادة المعرفة الإنسانية والكشف عن الحقائق والنظريات (العلم من أجل العلم) دون الاهتمام بتطبيق النتائج.

ثانياً: بحوث تطبيقية: تكون في البحوث ذات الصلة بالحقول العلمية الجديدة بهدف تطبيقها مباشرة.

ثالثاً: البحث والتطوير: تهدف إلى تحسين منتجات موجودة وزيادة كفاءتها من خلال الإعداد للمعامل والمختبرات للتعامل مع الدراسة وفق الأسس العلمية المطلوبة من خبراء وفنيين ومعدات وأجهزة وهذه هي مهمة المراكز البحثية. (لال: ٢٠٠٢م: ص١١٠).

متطلبات ومستلزمات البحث العلمي:

- **استقطاب القوى البشرية وتنميتها .**
- **توفير المناخ العلمي الملائم للعطاء والإبداع .**
- **تنظيم وإدارة البحث العلمي .**
- **تمويل البحث العلمي .**
- **توفير خدمات المعلومات العلمية والتقنية .**
- **تشجيع النشر العلمي .**
- **تطبيق نتائج الأبحاث العلمية . (لال : ٢٠٠٢ :ص١١١)**

واقع البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي بصفة عامة بأنه أية عملية إبداعية، وابتكارية منظمة تهدف إلى زيادة المعارف العلمية، بما في ذلك المعرفة المتعلقة بالثقافة والمجتمع واستخدام هذه المعارف لإيجاد مجالات تطبيقية جديدة .ويعتبر عنصر التجديد من عدمه أحد أهم المعايير التي تميز البحث العلمي عن غيره من المجالات، خاصة وأن لهذا النشاط أهمية خاصة باعتباره جزءا لا يتجزأ من مجمل نشاطات التنمية المختلفة لجميع المجتمعات . ويستند تطوير البحث العلمي على جملة من الأسس منها الإرادة الفعلية والقناعة الحقيقية بالبحث والتطوير؛ ووجود القاعدة البشرية والبنية التحتية اللازمتين للقيام بنشاطات البحث؛ كذلك وجود سياسات علمية واضحة لها أهداف ومنطلقات مؤسسة على احتياجات المجتمع الفعلية والإمكانيات المتاحة؛ وأخيرا وجود التمويل والمخصصات المالية التي تساعد على استمرارية البحث كنشاط استثماري اقتصادي (آمال سليمان، ٢٠١٠م، ٥).

البحث العلمي من منظور النوع الاجتماعي:

بصفة عامة تتعدد الاتجاهات العامة لسياسات تطوير المرأة منذ خمسينيات القرن الماضي خاصة في العالم الثالث، حيث تأتي هذه التوجهات كانعكاس للقفزة التي حدثت في سياسات التنمية خاصة في دول العالم الثالث، والتي ارتبطت تحديدا بقضايا المرأة والأسرة والمجتمع .وقد ركزت تلك التوجهات في مجملها على أحد أدوار المرأة المتمثلة في الجوانب الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية،

بالإضافة إلى تبنيها للتمييز القائم على أساس حاجات النوع الاجتماعي العملية والإستراتيجية .ويمكن أن توضع تلك المداخل جلها تحت مظلة توجه" النساء في التنمية"، وهو الإطار الذي تم تبنيه من قبل المهتمين بهذا الموضوع .وفي هذا السياق يمكن التمييز بين خمسة مداخل تعكس السياسات العامة تجاه المرأة خاصة السياسات التنموية في العالم الثالث، والتي تمثلت في مدخل الرفاه، ومدخل العدالة، ومدخل محاربة الفقر، ومدخل الكفاءة، ومدخل التمكين (آمال سليمان ،٢٠١٠، ٧).

مشكلات البحث العلمي وأهمية التطوير :

إن من أهم الاتجاهات التي يفترض أن تتواجد في الجامعات هي مسألة البحث العلمي ولكن نجد الاهتمام بالتدريس أكثر من تحقيق الأبحاث العلمية التي هي أساس الإنتاج ثم التطوير في مجالاتها المختلفة .

ويلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في عصرنا الحاضر بصفته وسيلة لتطوير المعرفة والتجديد والابتكار والاختراع ولتوفير المعلومات لمتخذي القرارات حتى يتمكنوا من إيجاد الحلول للمشكلات ودفع عجلة التقدم وبفضل البحث العلمي تمكنت بعض الدول من أن تحقق تقدماً كبيراً وأن تنتقل من التخلف إلى مصاف الدول المتقدمة وأن تصبح نموراً اقتصادية كدول جنوب شرق آسيا .

ولعل تأخر البحث العلمي في مجتمع ما يعتبر أحد سمات التخلف والتبعية في هذا المجتمع ، ولذا نجد الدول المتقدمة بالبحوث العلمية ترصد لها الميزانيات الضخمة ، لأنها تعلم أن التوصل إلى نتائج مبتكرة في بحث واحد قد يكون له عائد ضخم يغطي أضعاف ما أنفق على عدد كبير من البحوث الأخرى ، بل وتعد نسبة الإنفاق في دولة ما على البحث والتطوير إلى إجمالي الإنتاج القومي فبها إحدى المؤشرات المهمة المستخدمة في العالم للدلالة على مدى الأولوية التي تعطيها هذه الدول للبحث والتطوير فيها . (لال : ٢٠٠٢م: ص١٢٠)

وأشارت (آمال سليمان ،٢٠١٠، ٦) إلى أن الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في المؤسسات العلمية تتمثل فيما يلي :

١- عدم الاستقرار الإداري والهيكلي للجامعات، ويرجع ذلك إلى الانتشار الأفقي للتعليم الجامعي الذي جاء على حساب فعالية هذه المؤسسات .حيث حال ارتفاع عدد الجامعات دون ظهور نوع من التطور المحسوس في حركة المجتمع العلمية والثقافية.

٢- عدم استقرار أعضاء هيئات التدريس، خاصة الوافدين ، وانشغال أعضاء هيئات التدريس بالإضافة إلى أعبائهم التدريسية بمهام ذات طبيعة إدارية، وكذلك انهماكهم بأعباء تدريسية إضافية في مختلف الجامعات مما يؤثر على طبيعة ووضع البحث العلمي في الجامعة، وانحساره الترقيات الأكاديمية دون أي ارتقاء علمي واضح.

٣- غياب مخططات تفصيلية لاحتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة والتي يقابلها طلب حقيقي من سوق العمل، نتج عن ذلك تكدس أعداد الخريجين في بعض المجالات ونقصهم في مجالات أخرى. حيث اتسم النظام التعليمي بالتوسع الأفقي مع الافتقار إلى الجودة.

٤- غياب سياسات واضحة للبحث والتطوير على مستوى الجامعات ، نتج عن ذلك الاهتمام بالبحث العلمي الذي ارتبط بالترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

٥- غياب التمويل والإنفاق على البحث العلمي.

المعوقات التي تواجه دور المرأة في المشاركة لتطوير البحث العلمي:

ومن الملاحظ أن البحث العلمي يُعاني من كثير من المعوقات في العالم العربي بصفة عامة، في هذا الصدد أشار كلا من (زهير، ٢٠٠٩م)، (لطيفة العبد اللطيف، ٢٠٠٨م) إلى تلك المعوقات التي تواجه المرأة الباحثة فيما يلي:

١- القصور في توفير الفرص الحقيقية لتنمية مهارات الباحثات.

٢- غياب تبادل الخبرات مع المؤسسات ومراكز الأبحاث العلمية داخل الوطن أو خارجه.

٣- افتقار بعض مراكز البحوث إلى التقنية التعليمية (الاتصالات والمعلومات والمكتبات).

٤- انعدام جاهزية المنشآت لاستقبال متطلبات تقنية الاتصال والمعلومات.

٥- ضعف مساهمة المرأة في ميادين المشاركات العلمية.

٦- قلة توفر الأجهزة العلمية المساعدة على إجراء البحوث.

٧- قلة الحوافز التشجيعية للأبحاث العلمية.

٨- قلة الاستفادة من قبل الجهات المسؤولة من الرسائل العلمية والبحوث.

٩- أن بعض الجهات العامة لا تعوض مادياً الباحثات عن جهودهن البحثية والاستشارية.

١٠- إن العوامل الاجتماعية والنفسية أمام المرأة . واجباتها الأسرية وتنشئة الأبناء وتقويم مساراتهم العلمية والاجتماعية . كثيراً ما تعيقها في البحث العلمي.

١١- عدم تشجيع المرأة على حضور المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية.

١٢- عدم وجود مساعدين للباحثات يعتبر معوقاً كبيراً للبحث العلمي.

١٣- طول فترة تحكيم الأعمال العلمية يعتبر معوقاً كبيراً للبحث العلمي.

١٤- قلة توفر المناخ العلمي للباحثات وتأمين وسائل النشر والاتصال والمجلات الدورية لنشر الأبحاث العلمية.

١٥- عدم توفر الكتب والمراجع والدوريات الحديثة والفهرسة الآلية للمراجع والمواضيع يعتبر معوقاً كبيراً له ويقلل من الإنتاج العلمي.

١٦- عدم موضوعية قرارات بعض المحكمين.

١٧- عدم وجود تعويضات أو مزايا مادية للباحثة أثناء فترة إعداد البحث العلمي يعتبر معوقاً كبيراً له ويقلل من الإنتاج العلمي.

١٨- الروتين الإداري داخل وخارج الجامعة الذي يستنفد كثيراً من وقت الباحثين عموما.

١٩- عدم استجابة واستفادة المجتمع من البحوث العلمية.

٢٠- قصور الجامعة في ممارسة الإعلام العلمي مع المجتمع والجهات العامة.

٢١- صعوبة الاتصال العلمي بين الباحثين مع بعضهم من جهة، ومع الجهات الخارجية من جهة أخرى .

٢٢- قلة الأجهزة العلمية الضرورية لإنجاز البحوث وتأخر وصولها وعدم صيانتها وعدم توفر المواد والأشياء المساعدة لها.

٢٣- قلة وجود لجان متخصصة فاعلة في جميع الأقسام المشرفة على البحث.

٢٤- عدم وجود نظام تفرغ داخلي لإنجاز البحوث العلمية.

٢٥- تساوي بين الأفراد (بين من ينجز أبحاثاً علمية ومن لا ينجز أي بحث علمي).

المقومات الأساسية الواجب توافرها لزيادة تفعيل دور المرأة في تطوير البحث العلمي:

عددت (لطيفة العبد اللطيف، ٢٠٠٨م) المقومات الأساسية التالية التي يمكن من خلالها النهوض بالبحث العلمي وهى:

١- توفير وسائل البحث الملائمة كالمختبرات والمعامل والمكتبات وشبكات الحاسب الآلي ، ومراكز الدراسات الميدانية وقواعد البيانات الأساسية كالمسوحات والإحصاءات والتعدادات السكانية وغير ذلك من الوسائل الأخرى.

٢- الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة علمياً .

٣- التمويل المادي للبحث .

٤- مرونة الجوانب الإدارية لتسهيل عمل الباحثات في مراكز البحوث . وربط مراكز البحوث الأكاديمية ببعضها لكي تكون قنوات المعلومات متاحة للباحثين ، كذلك ربط مراكز البحوث ارتباطاً وثيقاً بالجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة حتى تكون الدراسات والبحوث العلمية التي تُجرى ذات فائدة وتطبق مقترحاتها وتوصياتها.

٥- الاهتمام بالدراسات وتبني اختراعات وابتكارات الباحثات .

٦- تيسير إجراءات النشر محلياً وإقليمياً وعالمياً .

ثانياً: تفعيل نشاط المرأة في مجال البحث العلمي لمواجهة المعوقات التي تحد من تمكينها:

يحتل البحث العلمي في الوضع الراهن، مكاناً بارزاً في تقدم النهضة العلمية وتطورها، من خلال مساهمة الباحثين – ذكورا وإناثا – بإضافاتهم المبتكرة في رصيد المعرفة الإنسانية؛ وحيث أن المرأة هي النصف الآخر والمهمش في مجال البحث العلمي وغيرها من المناصب الريادية، فيجب إلقاء الضوء على هذا الجانب التنموي واستغلال طاقة المرأة وإبداعها للوصول إلى الرقى الحضاري. وحيث أن المؤسسات الأكاديمية تعد مراكز محورية لهذا النشاط العلمي الحيوي، بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي وتنشيطه، يجب عليها تذليل الصعاب أمام المرأة الباحثة، بل وتشجيعها، وبذل كل الجهود لاستقطاب هذا العنصر الفعال إلى مجال البحث العلمي.

والمرأة نصف المجتمع وراعيه النصف الآخر لذلك اهتمت المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتدعيم دور المرأة لزيادة مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة أن جميع المؤتمرات العالمية سواء الخاصة بالسكان أو تلك المتعلقة بالمرأة قد أوصت بضرورة تدعيم وضع المرأة وزيادة مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يخفى على الكثير من المثقفين أن البحث الأكاديمي المحكم والمنشور بالمجلات العلمية المتخصصة يعد من منظور منظومة التعليم العالي بمثابة النواة للخلية التي تتكاثر بشكل طبيعي لتكوين النسيج الحيوي المتماسك لدعم المجالات المختلفة للعلوم الطبيعية والإنسانية.

كما أن الباحث أو المبدع في المجالات العلمية كثيرا ما يعتبر البحوث العلمية جذورا أساسية للوصول إلى ما يصبو إليه من مواكبة التطور العلمي والتقني. ويتعين أن يتم العمل البحثي ضمن إطار متين وفق منهج علمي وبحثي متطور يراعى فيه أهمية توطين التقنيات الحديثة للعلوم الأساسية والتطبيقية بالمجتمع المحلى مقرونا بالحث على غرس المبادىء الراقية لآداب المهنة في نفوس طلبة العلم والباحثين ذكورا وإناثا كل في مجال تخصصه.والحرص على تنمية مواهب المبدعين منهم، وذلك للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية في عصرنا الحالي.

إن المرأة في بلادنا الغالية قد أصرت على المشاركة في مسيرة المنظومة التعليمية التثقيفية وقد بدأت المواطنة في شق عباب البحث العلمي بجميع أنواعه منذ حوالي عشرين عاما عندما افتتحت بعض الأقسام العلمية والتطبيقية للإناث ، وقد كان الطريق وعراً في البداية، كما ظهرت آنذاك العديد من الصعوبات والمشكلات التي تم تذليلها تدريجيا بمرور الوقت ودفع عجلة التنمية الشاملة في ظل رعاية حكومتنا الرشيدة وفقها الله التي بادرت بوضع حجر الأساس للبنية التحتية لمنظومة البحث

العلمي في القطاع النسوي من اجل استثمار مواهب الباحثات المبدعات (مجدى إبراهيم ،٢٠٠٩، ١٤٤).

التمكين الثقافى للمرأة:

أشار (عباس ، ٢٠٠٣، ٧٨) إلى أن وضع المرأة في العالم يمثل محصلة تفاعل العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها والتي تتشابك بصورة معقدة ء ولقد نصت مواثيق الأمم المتحدة وإعلاناتها ومؤتمراتها عنى قضية مساواة المرأة بالرجل مون تمييز» بل عقدت اتفاقيات ومعاهدات تؤكد على مبدأ التفرقة بين الناس بسبب الجنس ء وجعل للرجال والنساء حقوقا متساوية. فتنص المادة الثالثة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بان ´تتعهد الدول الأطراف بضمان مساواة الذكور والإناث من التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها .

ولقد سعت أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة إلى إقامة المؤتمرات الخاصة بالمرأة ومحاولة الارتقاء بها وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، حيث قامت اليونسكو بدور فاعل ومميز في المؤتمرات، فلقد شكلت اليونسكو لجنة استشارية صحية بالمرأة تنظر فيما يمكن الإسهام به نحو توجيهات مؤتمر بكين ١٩٩٥م وهدفت هذه هـ المساهمة إلى عدة أمور منها :

١- إشاعة صور ايجابية عن المرأة، تبرز مواهبها، وخبراتها، وقراءاتها وإسهامها الفعلي، بصفتها عاملا من عوامل التغيير الاجتماعي.

٢- الإسهام في القضاء على القوالب الجامدة التي لا تزال تحدد أدوار وسلوك الرجال والنساء وتبقى على أشكال التفاوت والتمييز.

ورغم كل ذلك لا تزال المرأة محصورة في أدوار جامدة لا تعبر عن أدوارها الفعلية، بل وتزيد من عمليات التمييز والتفاوت النوعي ولذلك ستبقى جهود تمكين المرأة جزئية ومحدودة ومبتورة من سياقها ما لم يسبقها ويواكبها عملية نقدية هائلة لتغيير النسق الثقافي المشوه عن المرأة.

وتشير دراسة علمية بان ممارسة المرأة لحقوقها المساوية للرجل فهي في حيز النظرية فقط لأن المرأة لم تتغير والعادات الموروثة لم تتغير، والنسق القيمي السائد هو ثقافة الذكورية والمرأة ينقصها الوعي بهذه الحقوق فضلآ عن أن الحركات النسائية أهملت النضال من أجل تغيير الواقع الاجتماعي بثقافته الذكورية، وركزت اهتمامها في مجال حقوق المرأة على إحداث تعديلات تشريعية منصفة للمرأة (سهير حوالة، ٢٠٠٧م) .

كما أشارت الدراسات العلمية إلى واقع تشويه صورة المرأة في الكتب والمجلات، وتدعيم فكرة المجتمع الذكوري، حيث اهتمت إحدى هذه الدراسات بفحص موضوعات القراءة بالمدارس المصرية في

جميع مراحل التعليم، وفى الأفلام السينمائية، وأفلام الرسوم المتحركة، وأسماء ومحتوى مجلات الأطفال (سمر – مبكى – ماجد – باسم – علاء الدين) ومنها يتضح أنها تشير إلى ذكورية المجتمع. ويؤكد البحث أن كتب التاريخ نادرا ما توضح دور المرأة في التاريخ إلا في حالات نادرة (زنوبيا – كليوباترا – حشبسوت – شجرة الدر)، مما قد يرسخ في أذهان البنات من أن خدمة المجتمع والدفاع عنه مسؤولية الرجال فقط (سهير حوالة، والقطب، ٢٠٠٧م).

ويؤكد ذلك دراسة مجاهد حيث يشير إلى ضعف دور الإعلام والتليفزيون في تنمية الوعي المجتمعي لدى المرأة فضلا عما ترسمه الثقافة الشعبية العربية والأمثال عن صورة المرأة والبنت، فتعتبر أن المرأة نصف عقل. ونصف دين وأنها تساوي نصف الرجل... وغيرها

التمكين التكنولوجي للمرأة:

أشارت (زهير،٢٠٠٣م، ٤١) إلى أن عصرنا الحالي تميز بالثورة في الاتصالات والتقدم التكنولوجي، والتفجر المعرفي »الأمر الذي يتطلب من الجنسين ضرورة التمسك بالنظرة العلمية والعقلانية، وتحرير الإنسان من قيود الجهل والخوف، والآراء اللاعقلانية، وكذلك الإيمان بالتقدم الإنساني والتماسك الاجتماعي، وهنا تبرز أهمية التمكين التكنولوجي للمرأة» وإبراز دورها في استخدام وتطوير التكنولوجيا لتنمية المجتمع.

ورغم استمرار التقدم التكنولوجي على مدى السنين، ورغم مشاركة المرأة في عملية التأسيس للتكنولوجيا» إلا أن دورها ظل هامشيا حتى أصبحت لا تعد سوى مستخدمة لها بوجه خاص ولم يعد لها دور في تصميم وتطوير التكنولوجيا. لذا على المرأة أن تقيم وضعها ودورها في التكنولوجيا حيث إنها لم تتمكن من السيطرة على التكنولوجيا واستخدامها» فقد تصبح التكنولوجيا عاملا أساسيا في خلق شكل آخر من التميز وعدم المساواة بين الجنسين .

وكان بزوغ فجر الثورة التكنولوجية وما صاحب ذلك من ظهور تقنيات عالية تسهل سبل الحياة اثر بالغ في تطوير المؤسسات التربوية ودخول تكنولوجيا كعنصر أساسي سواء في التعليم أو التدريب أو الإدارة لتحقيق الأهداف المنوطة بها .

إن تطورات تكنولوجيا التعليم قديما وحديثا تهدف إلى تمكين المعلم من المعرفة بها وتكوين اتجاهات ايجابية نحو استخدام وتوظيف المستحدثات العملية التعليمية بشكل يؤدى إلى تحسينها وتطويرها .

اليوم أصبح التركيز على تكنولوجيا التعليم كأسلوب في العمل وطريقة التفكير وحل المشكلات بالاستعانة بنتائج البحوث العلمية في ميادين المعرفة وتأتى الوسائل التعليمية كحلقة في هذا المخطط

المنهجي الذي يبدأ بتحديد أهداف الدرس تحديد سلوكيا ويعمل على إتباع أسلوب النظم في تحقيق هذه الأهداف .

إن تكنولوجيا التعليم في هذا العصر الرقمي الذي نحياه احدث تغيرا في كل من المعلم والطالب والعملية التعليمية فهي تساعد في إجراء البحوث التي تعمق فهم عملية التعلم وذلك من اجل تحسين عملية التعليم والتدريب لذلك كله لم يعد استخدام تكنولوجيا المعلومات اختياريا بل هو أمر ضروري وحتمي في استخدام العملية التعليمية .

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم هو تحول مهم للممارسات التربوية بطريقة ذات مغزى عميق فالتكامل بين الحاسوب مع أدوات العرض المكتبية الإلكترونية وقاعدة البيانات أدى إلى بروز نوع جديد من التعلم الإلكتروني، كما أن الفرص التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت بالمتعلمين ومؤسسات التعليم إلى إعادة هندسة طبيعية ممارستهم التعليمية وهى التغير في ادوار المعلمين من مجرد ملقنين إلى أن يصبحوا مسهلين حيث يكون الطالب هو محور العملية التعليمية ومن هنا فان إدخال تكنولوجيا التعليم لن يكون ناجحا إلا إذا تم إعداد المعلم نفسه لاستخدام وتطوير هذه التكنولوجيا من مراحل إعداده الأولي لأن غايته النهائية الطالب المتعلم .

إن البحث العلمي والتعليم العالي يؤديان دوراً أساسيا في تقدم المجتمعات في شتى المجالات فهو أداة عصرية لها قواعد وأسس ومناهج ومراحل ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توفرها حتى يحقق نتائج عملية ويسهم في تنمية المجتمع وتطويره وإذا استطاعت الجامعة توجيه البحث العلمي والتطوير التقني التوجيه السليم وتوافرت له المقومات المادية والبشرية والتنظيمية الأزمة كان الطريق المضمون لتحقيق ما تصبو إليه الجامعة من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي بإتباعها منهج البحث العلمي.

بعيداً عن الإحالات والبدايات الاقتصادية لمفهوم الإنتاجية العلمية بصورة مبسطة مجمل المنشورات العلمية التي ينشرها الباحث أو العالم سواء تمثلت في بحوث ودراسات علمية نظرية أو تطبيقية أو في كتب متخصصة أو على صورة مقالات عامة أو تخصصية وبراءات الاختراع وقد تمتد الإنتاجية لتشمل كافة أشكال الأداء الأكاديمي وما يرتبط به من أداءات بحثية وتدريسية ورعاية طلاب وخدمة المجتمع بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية والأهلية ونشر المعرفة عن طريق المحاضرات والندوات العامة وإجراءات البحوث لصالح المجتمع وتوجيه انتقادات للمجتمع وللجامعة. (إيمان عارف، ٢٠٠٧م، ٣١٦).

وتعد شبكة الانترنت إحدى التقنيات الحديثة التي جرى توظيفها بفاعلية في الاتصال وتخزين المعلومات والبيانات إلى جانب الإفادة منها في العملية التعليمية والبحث العلمي وتحقيقا لأهداف مؤسسات التعليم العالي التي أنشئت من اجلها وهى التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وحدد عدة أسباب تستدعى استخدام الانترنت في العملية التعليمية وهى إمكانية الحصول على معلومات متنوعة من مصادر مختلفة سهولة الاتصال والسرعة وقلة التكلفة وتدعيم التعلم التعاوني بين الطلاب وذلك عن طريق العمل الجماعي والنقاش توفير أكثر من طريقة لتدريس المواد العلمية وتوفر برمجيات تعليمية لمختلف التخصصات ومختلف التخصصات ومختلف المستويات الأكاديمية وان الانترنت له استخدامات في غاية الأهمية وخاصة في مجال التعليم العالي وعلى الجامعة أن تكون مركزا للبحث العلمي في ظل ثورة المعلومات واستخدام الانترنت في البحث العلمي يعتبرا مصدرا مهما من مصادر المعلومات حيث تزود الراغبين في البحث بالمعلومات المتجددة وبصورة سريعة عن طريق الاتصال بقواعد المعلومات والبيانات والمكتبات الافتراضية ولهذا فان شبكة الانترنت تعتبر من المصادر القوية والمهمة للبحث العلمي فهي تمتاز بسهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات المطلوبة .

ولقد أسفرت النشاطات النسائية على المستويات العالمية والاقليمية عن وجود عده جهات وقنوات للاتصال والمعلومات تصدر مطبوعات تنتجها النساء.مثل الشبكة الآسيوية للاتصالات النسائية في نيودلهي» وشبكات تعمل في محيط ديني ثقافي مثل شبكة النساء اللاتي يعشن في ظل الشريعة الإسلامية فضلا عن رسائل بحثية حول موضوعات متنوعة، بما في ذلك» موضوعات العنف ضد النساء والحقوق الإنجابية والحرمان من حق التصويت. ولهذه الشبكات حلقات ربط قوية مع الجماعات النسائية في الشمالٍ وقد أسفرت الأنشطة المشتركة بين هذه الجماعات عن إنشاء موقع بالانترنت حول الحقوق الإنسانية للمرأة. (سهير جوالة، وقطب، ٢٠٠٧م، ٤٩-٥٠)

وقد ساعد هذا الاستخدام والاتصال التكنولوجي على إثارة المزيد من الاهتمام بالقضايا التي تهم المرأة » ودمتم حملات التضامن» وتعزيز أنشطة الربط الشبكى النسائية والدفاع عن حقوق المرأة في المشاركة بالحياة المدنية والعامة» واستفادت المرأة من تكنولوجيا ألاتصالات ومن الوسائط الإعلامية ، مثل الانترنت» ومنتديات الحوار الإلكتروني» وقنوات التلفزة وبرامجها المتخصصة.. ومهدت هذه الو سائل لإنتاج خطاب جديد يتجه اليوم لاحتلال مجالات في النظام العام لم تكن المرأة قاهرة على بلوغها من قبل . (سهير حوالة، وقطب ،٢٠٠٧م، ٤٩-٥٠)

إن بناء التنمية الإنسانية كنهج أصيل في التنمية الشاملة يستوجب مهاماً كبرى ، وأي تقدم في انجاز أي منها يسهم لا ريب في الإسراع في تحقيق متطلبات الأخرى ، فتمكين :المرأة وتحرير طاقاتها في إطار المساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل حاسم في تعزيز

تقدمها ، وكذا تكريس المعرفة اكتساباً وإنتاجاً وتوظيفا في بناء القدرات البشرية غدا في القرن الحادي والعشرين الأداة الأساسية لتهيئة المجتمع لمواكبة الاتجاه العالمي صوب ما اصطلح على تسميته بمجتمع المعلومات كهدف يستلزم :.نظرة استشرافية دائمة التجدد للتطورات التكنولوجية على المديين القصير والمتوسط ، وقراءة التغير المستمر في العالم قراءة واعية تستهدف صياغة رؤية لما يتيقن القيام به من تنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخدامها ، والتوجه إلى الأسواق العالمية سعيي وراء الحصول على نصيب من الطلب العالمي وتحديت البنية الأساسية للاتصالات وتطوير تشريعي واستثمار في الموارد البشرية . (إيمان عارف، ٢٠٠٧م، ٢٥٣)

ولعله من المعقول الادعاء بأن كلا من تمكين المرأة والتنمية المعلوماتية ودورها في اقتصاد المعرفة . أصبحت تتصدر جدول أعمال القمة العالمية للمعلومات في تونس ٢٠٠٥م أقوى مما كانت عليه في القمة العالمية للمعلومات في جنيف ٢٠٠٣م والمؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة ٢٠٠٦/٣/٢٨م عن التمكين الاقتصادي للمرأة للتقليل من الفقر ، ومنتدى المرأة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالقاهرة ٢٠٠٥/١١/٨م لإدماج المرأة العربية في ثورة المعلومات ، ومؤتمرات المرأة بالمكسيك عام ١٩٧٥م، وكوبنهاجن ١٩٨٠م ونيروبى ١٩٨٥م وبكين ١٩٩٥م، وخطة عمل بكين والاجتماعات الإقليمية بكين لتأكيد نفاذ المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مساواة النوع ، والمؤتمر الدولي للاتصالات عام ١٩٩٨م ومنتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سول بكوريا عام ٢٠٠٢م ومؤتمر اتصالات أفريقيا ٢٠٠٤م الذي مهد لتأسيس وحدة النوع والتحول من المراقبة الحذرة إلى المشاركة النشطة وتقديم وجهة نظر حول أولويات المرأة ووضع أجندة المعرفة للتنمية. وصياغة استراتيجيات لتطوير سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهداف التنمية خلال الألفية الثالثة ٢٠٠٠م لتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة.

وقد أكدت دراسة (إيمان عارف، ٢٠٠٧م، ٢٩٥) والكثير من الدراسات على أن بناء القدرات يتضمن التعليم والتدريب كنواح أساسية لتطوير القدرات البشرية التي تسمح للمرأة بالتحكم في حياتها وفاعليتها في تطوير إمكاناتها وتفهم علاقات النوع الاجتماعي والشعور بقيمة الذات لتحقيق التغيرات المنشودة واكتساب كفاءة توليد الخيارات والتأثير على إتاحة التغير الاجتماعي.

المعوقات التي تحد من تمكين المرأة:

إن أبرز المشاكل التي تواجه المرأة العاملة هي مسألة التوفيق بين العمل خارج المنزل والواجبات المنزلة، والحل يكمن في إيجاد بدائل اجتماعية لعمل المرأة المنزلي، خاصة دور الحضانة ورياض الأطفال المناسبة والمتاحة للجميع.

والمشكلة الثانية هي عدم توفر فرص عمل مناسبة مما يرغم المرأة على العمل في ميدان لا يناسبها أو لا ترغب فيه، وهذه أيضا مشكلة متعلقة ببنية المجتمع نفسه وبالسياسات التنموية المتبعة، وكذلك بالسياسات التعليمية التي لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمع.

وهناك مشكلات ذات طابع ثقافي وحضاري، وهذه تتفاوت من قطر عربي إلى آخر، بل من منطقة إلى أخرى ضمن البلد الواحد، وهذا النوع من المشكلات يحتاج عادة لوقت طويل ، ولا يتم حله إلا تدريجيا من خلال التطور التاريخي للمجتمع، ويمكن أن نلخص هذه المشكلات التي تواجه المرأة العربية فيما يلي:

١- حرمان المرأة من حقوقها التي كفلها لها الإسلام.

٢- حرمان المرأة من العمل في مجالات معينة مثل السياسة والقضاء والتجنيد.

٣- عدم مساواة المرأة بالرجل من الناحية المادية في مجال العمل رغم أن المرأة في الوقت الحالي تتحمل أعباء مالية مثل الرجل.

٤- عدم توافر دور الحضانات الحكومية، مما يضطر المرأة إلى ترك أطفالها مع الخادمات وما يترتب على ذلك من مشكلات تربوية وسلوكية في تنشئة الأطفال.

٥- لا تمنح المرأة فترة كافية لحضانة الطفل أسوة بدول أوروبا التي وصلت فيها فترة حضانة الطفل إلى عامين مع حصول المرأة على حقوقها المادية الكاملة.

٦- حرمان الكثير من النساء من المشاركة الجادة في المؤتمرات الخارجية واقتصار أكثرها على الرجال.

٧- لا تزال بعض الدول لا تسمح للمرأة بإكمال دراستها العليا إلا ضمن شروط وقيود قاسية.

٨- صعوبة التوفيق ما بين عملها خارج البيت ومسؤوليتها داخل الأسرة كزوجة مسئولة عن تربية الأبناء ورعاية الزوج وإدارة البيت.

٩- العادات والتقاليد التي تقف حائلا دون قيامها ببعض الأعمال الجديدة والمستحدثات.

١٠- تربية المرأة العربية المبنية على الخجل قد تقلل من الإبداع وإبراز المواهب.

١١- عدم فهم واستيعاب الزوج أو أفراد الأسرة لطبيعة عمل المرأة يشكل عقبة أمام انخراطها في العمل أو تأديته على أفضل وجه.

١٢- النظرة الدونية لقدرات المرأة في كثير من المجتمعات العربية، وأن الرجل دائما أكفأ وأقدر على السداد في كل موقع.

١٣- قلة فرص العمل المتاحة أمام المرأة مقارنة بالرجل.

١٤- عدم توفير البرامج التأهيلية التي تعمل على تهيئة المرأة لتقلد منصب معين أو العمل في مجال جديد يتطلب إعدادا مسبقا.

أهم المقترحات لتحسين مكانة المرأة في ضوء تقنية المعلومات:

أشارت (إيمان محمد، ٢٠٠٧م، ٢٩٨-٣٠١) إلى أهم المقترحات لتحسين مكانة المرأة في ضوء تقنية المعلومات وتتمثل فيما يلي:

١- إطلاق مبادرات لتحسين أوضاع المرأة بـIT وتشجيع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتخطيط وتنفيذ برامج تدريب IT من أجل إتاحة فرص التعليم المستمر وإعادة تأهيل المرأة العاملة ونشر الوعي المعلومات والثقافة العلمية التكنولوجية.

٢- تطوير الآليات المؤسسية والمؤشرات الإحصائية الخاصة بتقدم المرأة من خلال تقويم الآليات المحلية ودمج مفاهيم النوع في التشريعات والبرامج والمشروعات، واستحداث ونشر بيانات ومعلومات غير متراكمة خاصة بالنوع من أجل التخطيط، ووضع موازنة مستجيبة للنوع، وتقويم تضمينات النوع في سياسات التنمية التي يتم تنفيذها بواسطة الخدمات الإحصائية القومية والإقليمية والدولية.

٣- إجراء مزيد من الدراسات الميدانية حول أوضاع المرأة بقوة العمل في IT بالقطاع الرسمي وغير الرسمي، وذلك نظرا لأهمية عمالة المرأة في القطاع غير الرسمي في ظل سياسات الهيكلة الرأسمالية وتأثيراتها الراهنة والمحتملة مع تناول القضايا الرئيسية من قصور قياس نشاط المرأة والعوامل المؤثرة في ذلك، ومساهمة المرأة في IT من حيث طبيعة النشاط وأشكال الممارسة.

٤- إنشاء شبكات ونوادي للاتصالات والمعلومات للمرأة مثل ISIS في شيلي ومانيلا، SISTERLINK باستراليا، IWSAW في لبنان، FEMNET في كينيا، Women net برنامج مساندة الربط الشبكي للاتصالات النسائية، APCWNSP المنتديات الافتراضية لتعزيز الوعي بأهمية توسيع نطاق الاهتمامات بـ IT وتيسير الوصول إليها والمشاركة في تحديد كيفية نشر هذه التكنولوجيا والتدريب على استخدام شبكة الإنترنت وتبادل المعلومات.

٥- الدراسة التحليلية لعوامل نجاح الحملات المختلفة وفشلها لجذب المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات من خلال النماذج التخطيطية للتفاعل بين المتغيرات الخمسة . المجتمعات والثقافات {تقسيم

العمل وثقافة النوع ، نظم الرفاهية وتنظيم سوق العمل وبيئة مساواة النوع وثقافة التكنولوجيا}، الأسرة {بنية الأسرة وتقسيم العمل والتنشئة ونماذج الدور واستخدام الحاسب داخل المنزل}، التعليم {سلوك المعلم وقصور التوجيه والصور السلبية للحاسب وغياب نماذج الدور، وطبيعة التعليم والتدريب والتهميش الاجتماعي والتحرش الجنسي}، سوق العمل {ظروف العمل وقصور المهارات، وتوقعات ضعيفة لاحتمالات العمل، وتقدم مهني ضئيل}، بناء تنظيمي للعمل بـIT {ظروف العمل غير متوافقة مع المسؤوليات الأسرية، عمليات العمل وسياساته المؤثرة على استبقائها وتقدمها المهني).

٦- إدخال تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم من خلال منهجية قوامها: التكنولوجيا كنشاط تعليمي يهيئ فرص التعلم الذاتي والمشاركة الفعالة وتنمية القدرات، والتكنولوجيا كمادة تعليمية مستقلة يمكن تقديمها من خلال مراحل التعليم، والتكنولوجيا كوسيلة لخدمة منظومة التعليم.

٧- توجيه الدراسات والبحوث في مجال التدريب على ICT لإيجاد نموذج مفاهيمي عاصر يركز على العلاقة بين التدريب وفرص العمل لتجسير الفجوة الرقمية بمبادرات جديدة وتدريبات جيدة تربط أطر العمل السياسية والنفاذ إلى IT والمحتوى والاختيار التكنولوجي ومجهود التمكين الاقتصادي والإجتماعي للمرأة.

٨- نشر استخدام IT عن طريق إقامة المقاهي الالكترونية كمراكز للذكاء المضاعف تقدم الخدمات المعلوماتية والتدريبية للمرأة وللإطلاع على الصحف والدوريات والرسائل الإخبارية والنشرات والعناوين الالكترونية في السياقات الأوسع نطاقا للأسرة والاقتصاد والتعليم والقانون.

٩- طرح رؤى واضحة للأطر العامة للتحول إلى اقتصاد المعرفة معتمدا على الركائز الإستراتيجية وعناصر البنى التحتية من شبكة اتصالات عالية الكفاءة ، وبنية تشريعية وتنظيمية مواتية، ومؤسسات لريادة اقتصاد المعرفة، وساحات للتكنولوجيا لاكتساب المهارات الأساسية، والإبداع الاجتماعي والتقني لاستثمار العنصر البشرى.

١٠- إعداد دليل شامل للشركات يتضمن الوظائف والدورات التدريبية والشهادات المعتمدة وإمكانات التعاون المشترك لدعم تقديم منح تدريبية واستشارات فنية لتلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المدربة.

١١- استخدام شبكات التعليم عن بعد لتقديم خدمات التدريب للمرأة وكأحد الوسائل رخيصة التكلفة والتنويه عن مواعيد التدريب للمتدربين والمتخصصين وإتاحة جميع البيانات بغية في رفع الوعي وتوسيع قاعدة المستخدمين.

١٢- تصميم موقع خاص لخريجي المنح التدريبية للعمل على المتابعة الجيدة للمستفيدين ومدى تدرجهم المهني من خلال تسجيل جميع البيانات الخاصة بهم، ومن ناحية أخرى يقوم الموقع بالبحث عن الشركات الراغبة في توظيف المتدربات بإعلانها المباشر أو غير المباشر عن الوظائف الشاغرة.

١٣- تنظيم منتدى المرأة على هامش المعارض والمؤتمرات السنوية لـ ICT لطرح رؤاها وتطلعاتها عن إمكانات تمكينها ودعوتها للمشاركة بملتقى التوظيف والندوات وورش العمل للأعمال الالكترونية وخدمات التسويق.

وهنا تجدر الإشارة إلى شخصيات نسائية سعودية رائدة في مجال البحث لبيان دورها في هذا المجال.

شخصيات نسائية سعودية رائدة في مجال البحث العلمي:

١- البروفيسور سميرة إسلام وقد حصلت على جائزة اليونسكو للمرأة التي تحقق إنجازا علميا .

٢- الدكتورة حسنة ألغامدي التي اختيرت ضمن ١٠٠٠ شخصية طبية عالمية .

٣- الدكتورة حياة سندي صاحبة أفضل اختراع يساهم في اكتشاف الحالات المبكرة للسرطان.

٤- الدكتورة سعاد بنت محمد بن عامر التي نالت الدكتوراه من جامعة لندن في موضوع "مقاومة الخلايا البشرية للعقاقير الطبية " .

٥- الدكتورة ياسمين أحمد التويجري رئيسة قسم الإحصاء البيولوجي بمركز الأبحاث في مستشفى الملك فيصل التخصصي .

٦- الدكتورة فردوس سعود صالح الأستاذة المشاركة في الفيزياء النووية في جامعة البنات بالرياض .

٧- الدكتورة أروى يوسف الأعمى الفائزة بجائزة منظمة الحاسوب التي تدعمها مايكروسوفت .

٨- الدكتورة إلهام أبو الجدايل مكتشفة خلايا أساسية تسمى الخلايا الجذعية .

٩- الدكتورة فاتن خورشيد التي توصلت لعلاج سرطان الرئة .

وهناك العديد من المخترعات السعوديات نذكر منهن:

- منى حمزة العطاس (منتج طبيعي لعلاج البشرة).
- سلطانة عبدالله أبابطين (حذاء التخزين الكهربائي).
- مي كامل سلامة (جهاز طوارئ لتسرب مياه الصرف الصحي).

- **الدكتورة إيمان كامل سلامة (منتج حيوي للقضاء على البكتيريا العنقودية). (نائلة عطار، ٢٠٠٧م)**

خلاصة:

من خلال العرض السابق للدراسة يتضح لنا أنه يجب على المرأة السعي المستمر لتحسين قدراتها في مجال البحث العلمي باستخدام تكنولوجيا التعليم. فعلى الرغم من أن التغيير والتطوير المستمر والمتلاحق في بيئة تكنولوجيا التعليم وظهور نظم تشغيل وأدوات جديدة، وإصدارات جديدة من الأدوات والبرامج الحالية، أدى إلى شعور البعض بالإحباط وعدم القدرة على ملاحقة تلك التطورات. إلا أنه لا مفر من ضرورة الاعتراف بأهمية التطوير المهني المستمر. وفي هذا الصدد يجب على الجامعات أن تقدم المزيد من المساعدات لإحداث تطوير وتحسين مستمر في الأداء المهني من خلال تبنيها لبرامج تدريبية للمعلمين والمعلمات على الوسائل التكنولوجية المستحدثة بشكل مستمرة، وحفزهم على استخدامها في العملية التعليمية، وفي المقابل يجب على المعلمين والمعلمات السعي للإفادة من تلك البرامج .

كما يجب التأكد من ملائمة الوسيلة التكنولوجية المستخدمة مع موضوع الدرس أو عملية التقييم. وفي هذا الصدد يمكن الاعتماد على نتائج جهود الجمعيات والمؤسسات الدولية، حيث سعي اتحاد البحث العلمي الدولي في عام ١٩٩٥م إلى إعداد دراسة حول "تكنولوجيا المعلومات ومقررات البحث العلمي" وطورها عام ١٩٩٦م في شكل دليل استرشادي يوضح "استراتيجيات الاستخدام الكفء لتكنولوجيا التعليم في مجال البحث العلمي" وقام بنشره مع تفسير يوضح ماهية المهارات والكفاءات المطلوب توافرها في معلمي البحث العلمي، وكذا ماهية التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للمواد الدراسية.

وحري بنا أن نشير إلى جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في إعطاء المرأة دور أكبر داخل المجتمع السعودي ومحاولة وإشراكها في المجالس البلدية ومجلس الشورى، وتسوية الفرص بين الذكور والإناث في الابتعاث للدراسة وفي مجالات التوظيف المختلفة وخلق فرص العمل للإناث.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء الإجابة عن سؤالي الدراسة يمكن استخلاص التوصيات والمقترحات التالية:

١- ضرورة رفع ميزانيات البحث العلمي مع منح حوافز مادية ومعنوية للمرأة الباحثة.

٢- ضرورة تسهيل مشاركة المرأة في المؤتمرات والندوات داخل الوطن وخارجه.

٣- ضرورة تشجيع المرأة وتدريبها لزيادة فرص القدرة على البحث العلمي في مختلف الميادين، لتقليل حجم الفجوة بينها وبين الرجل في مجالات البحث، وضمان تحقيق التوازن في عملية التنمية.

٤- ضرورة العمل على دعم مجالات البحث العلمي والاهتمام بها بصفة عامة، وإعطائه الأولوية خاصة ما يتعلق بمسألة التمويل والإنفاق عليه.

٥- ضرورة ربط قضايا البحث المختلفة بقضايا المجتمع، أي أن تكون البحوث والدراسات هي انعكاس لواقع المجتمع وقضاياه المختلفة .وذلك لتأكيد دور الباحثين وارتباطهم بقضايا مجتمعاتهم عند اختيارهم للموضوعات البحثية المختلفة.

٦- التأكيد على الالتزام بالمنهجية العلمية عند إجراء البحوث العلمية، مع ضرورة فهم كل الجوانب التي تتعلق بالأطر النظرية، والمداخل والمناهج وغيرها من الجوانب المنهجية.

٧- اعتماد الأساليب العلمية عند إجراء البحوث العلمية، والابتعاد عن التحيز وتوخي المصداقية، وذلك من خلال الابتعاد عن الأحكام القيمية عند تناول الجوانب والموضوعات محل البحث والدراسة.

٨- التركيز على بعد النوع الاجتماعي في البحوث المختلفة ومحاولة إبرازه كمتغير هام في الدراسات مثار البحث والدراسة، وذلك لضمان تحقيق المقارنة الموضوعية التي يمكن أن يتحدد فيها مركز المرأة في المجالات المختلفة في المجتمع.

٩- تشجيع الباحثين من الجنسين خاصة في أبحاث الدراسات العليا بالجامعات على تناول الموضوعات البحثية التي تتناول قضايا المرأة ودورها في المجتمع، ومحاولة تقديم الحلول الموضوعية لمعالجة الخلل واقتراح بدائل عملية.

١٠-تأكيد العلاقة بين البحث العلمي وصنع السياسات العامة بصفة عامة، والدور الذي يلعبه البحث العلمي في صنع السياسات التي تعني بإدماج المرأة في عملية التنمية كفاعل مؤثر في هذه العملية، وكمستفيد من مخرجاتها على حد سواء .وهذا لن يتأتى إلا من خلال إعادة النظر في أهداف البحوث المختلفة التي تتناول أوضاع المرأة، ومحاولة معالجة القصور في تلك الأبحاث حتى تشكل قاعدة بيانات تقدم صورة عن الواقع يمكن أن يعتمد عليها صانع القرار في تقييم الحالة من أجل صياغة السياسة.

المراجع

١- العبيد، إبراهيم عبد الله (١٤٢٣هـ): مدى استفادة معلمي المرحلة الثانوية بمدينة الرياض من الشبكة العالمية للمعلومات " الانترنت " ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،قسم وسائل وتكنولوجيا التعليم ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود بالرياض.

٢- المحيسن، ابراهيم عبد الله (٢٠٠٠): واقع ومعوقات استخدام الحاسوب في كليات التربية بالجامعات السعودية، المجلة التربوية، الكويت، العدد ٥٧، ٣١-٦٩.

٣- العبيدي، آمال سليمان (٢٠١٠): المرأة والبحث العلمي في الجامعات الليبية :دراسة تحليلية لاتجاهات الرسائل العلمية في كلية الاقتصاد -جامعة قاريونس (١٩٩٠- ٢٠٠٩) ،قسم العلوم السياسية -كلية الاقتصاد ،جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

٤- عارف، إيمان محمد (٢٠٠٧) التدريب على تكنولوجيا المعلومات وتمكين المرأة في ضوء المتطلبات التربوية للعمل في مجتمع المعرفة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، ع ١٥.

٥- عارف، إيمان محمد (٢٠٠٧): التدريب على تكنولوجيا المعلومات وتمكين المرأة في ضوء المتطلبات التربوية للعمل في مجتمع المعرفة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد ١٥، أغسطس ٢٠٠٧.

٦- الحازمي، البراق أحمد (٢٠٠٦): واقع استخدام الشبكة العالمية للمعلومات لدى أعضاء هيئة التدريس وطلاب كليات المعلمات بمنطقة مكة المكرمة . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم القرى.

٧- عجلان، خلود سعد علي (٢٠٠٩): برنامج مقترح لتنمية مهارات معلمات الاقتصاد المنزلي بالمملكة العربية السعودية على استخدام بعض مستحدثات تكنولوجيا التعليم، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات التربوية. جامعة القاهرة.

٨- العسيلى، رجاء زهير خالد (٢٠٠٩): واقع القدرة البحثية لدى المرأة العاملة في التعليم المفتوح عن بعد في فلسطين في ظل التقنيات الحديثة، جامعة القدس المفتوحة، منطقة الخليل التعليمية، فلسطين.

٩- لال، زكريا يحي، والجندي، علياء عبدالله (٢٠٠٥م): الاتصال الالكتروني وتكنولوجيا التعليم، الرياض، مكتبة العبيكان .

١٠- لال، زكريا يحي، والجندي، علياء عبدالله (٢٠٠٨م): تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، القاهرة، عالم الكتب .

١١- لال، زكريا يحيى (٢٠٠٢): الإنترنت في التعليم وواقع البحث العلمي، مكتبة العبيكان.

١٢- نجم، سهام (٢٠٠٥): تعليم الكبار . تمكين المرأة العربية، الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

١٣- حوالة، سهير محمد ، القطب، سمير عبد الحميد (٢٠٠٧): تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الألفية الإنمائية " إستراتيجية تربوية مقترحة"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد٦٥، الجزء الثاني، سبتمبر٢٠٠٧.

١٤- مطاوع، ضياء الدين محمد (٢٠٠٤): توجهات حديثة في استخدام تكنولوجيا التعليم في تعليم العلوم . المجلة العربية للتربية ، م ٢٢، العدد ٢، ١١٨.

١٥- المقبول، عبد الرحمن (٢٠٠٣): البحث التربوي أهميته، وممارساته، ومعوقاته، لدى المشرف من وجهة نظر المشرفين التربويين بمنطقة الباحة، المملكة السعودية العربية، دراسة منشورة على موقع: http://3fra.net/vb/showthread.php?t=2415 .

١٦- الزهراني، عبد العزيز عثمان (٢٠٠٧): واقع استخدام الحاسب الآلي والانترنت في تدريس الرياضيات بالمرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات والمشرفين التربويين، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

١٧- الغدير، فاطمة إبراهيم علي (٢٠٠٩): توظيف الأساليب الحديثة في مجال تكنولوجيا التعليم في التدريس بمدارس المملكة العربية السعودية "دراسة تقويمية " ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات التربوية. جامعة القاهرة.

١٨- أحمد، فرغل عبد الحميد (٢٠٠٧): الكفايات الوظيفية المستقبلية لأعضاء هيئة التدريس بتخصص تكنولوجيا التعليم "دراسة تقويمية"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر ، ع١٣١، ج ٤، يناير ٢٠٠٧.

١٩- العبد اللطيف، لطيفة (٢٠٠٨): معوقات البحث العلمي التي تواجه عضوات هيئة التدريس ومن في حكمهن: بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، "دراسة اجتماعية وصفية تحليلية "، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

٢٠- إبراهيم، مجدي عزيز (٢٠٠٩): البحث العلمي في مجال تكنولوجيا التعليم كركيزة لتحقيق جودة التعليم العالي، كلية التربية النوعية بالمنصورة، المؤتمر السنوي (الدولي الأول- العربي

الرابع) الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي "الواقع والمأمول"، في الفترة من ٨-٩ ابريل ٢٠٠٩.

٢١- خميس، محمد عطية (٢٠٠٣) : منتوجات تكنولوجيا التعليم ، دار الكلمة، القاهرة.

٢٢- عابدين، محمود عباس (٢٠٠٣) :دور المرأة في التنشئة الاجتماعية في الألفية الثالثة، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية ، ع٢.

٢٣- الكاشف، محمود يوسف (٢٠٠٢): أثر استخدام تكنولوجيا التعليم في حل مشاكل توصيل المقررات الدراسية لطلاب الانتساب والتعليم عن بعد، دراسة تجريبية على مقرر مبادئ المحاسبة المالية بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .

٢٤- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (٢٠٠٥): التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تمكين المرأة العربية ... السمات العامة والإشكاليات، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٢٥- عطار، نائلة حسين (٢٠٠٧) : حاضنات التقنية والدور المتوقع للمرأة السعودية ، الندوة التعريفية بحاضنات التقنية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

٢٦- حمدي، نرجس عبد القادر (٢٠٠١): تكنولوجيا التعليم والتدريس الجامعي ، تكنولوجيا التعليم ،دراسات عربية ،مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ص٧٣.

٢٧- القرشي، وائل بن سالم بن خلف الله (٢٠٠٧): معوقات استخدام الحاسوب وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في تدريس الرياضيات للصف الأول المتوسط في محافظة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة أم القرى.